

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٠١

الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شاهين/السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	أيرلندا	السيد غالاجر
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد شرينغلا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس غرينفيلد

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

جامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات

(S/2022/240) العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-29726 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على
صون السلام والأمن الدوليين

جامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام
من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة
(S/2022/240)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو
مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد
أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والأنسة رزان
فرحان العقيل، مقدمة إحاطة من المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو
غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة
مجلس الأمن بشأن التعاون مع جامعة الدول العربية.

فتعزيز تعاوننا مع المنظمات الإقليمية شرط لا غنى عنه لتعزيز
تعددية الأطراف على الصعيد العالمي. ونحن بحاجة إلى إقامة شراكة
على جميع المستويات - من المستوى المحلي إلى الإقليمي ثم العالمي.
وتتطلع جامعة الدول العربية بدور حاسم في جميع مجالات
عملنا. وعندما قلب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المجتمعات
والاقتصادات رأسا على عقب وأنذر بإيجاد وسائل جديدة لزراعة

الاستقرار، ناشدنا أنا والأمين العام أبو الغيط هذا المجلس أن يفسح
المجال أمام الجهود المتعددة الأطراف والعمل الإنساني والحلول
الدبلوماسية. وبإجراء مسح للمنطقة اليوم، تكتسي هذه النداءات أهمية
أكبر.

ولا نزال متحدين في سعينا إلى إيجاد إجابات متعددة الأطراف
للتحديات المتتالية التي تواجه العالم العربي بل وتتجاوز حدوده. وتكتسي
هذه الجهود صبغة أكثر إلحاحا ونحن نواجه التدايعات العالمية العميقة
للحرب في أوكرانيا. فالعديد من البلدان، على سبيل المثال، تستورد
ما لا يقل عن نصف قمحها من أوكرانيا أو روسيا - بما في ذلك
السودان والصومال ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

وترتفع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة ارتفاعا هائلاً.
كما يجري تعطيل سلاسل الإمداد. وبلغت تكاليف وحالات تأخير نقل
البضائع المستوردة - عندما تكون متاحة - مستويات قياسية. وكل
ذلك يلحق ضرراً بأشد الناس فقراً أكثر من غيرهم ويزرع بذور عدم
الاستقرار السياسي والاضطرابات في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرى أدلة واضحة على أن هذه الحرب
تستنزف الموارد وتحوّل الاهتمام عن يؤر التوتر الأخرى التي هي
في أمس الحاجة إلى ذلك. ففي الأسبوع الماضي فقط، شعرتُ بخيبة
أمل عميقة لأن نداءنا من أجل اليمن تلقى أقل من ثلث الأموال التي
تمس الحاجة إليها. ومهما قلّت فلن أكون مبالغاً في وصف شدة
معاناة الشعب اليمني. إن ٢٠ مليون يمني هم بحاجة إلى مساعدات
إنسانية منقذة للأرواح وإلى الحماية، على أن النساء والأطفال هم في
أمس الحاجة إلى الدعم. إنني أناشد أعضاء جامعة الدول العربية أن
يجودوا بأموالهم في هذه الفترة الحرجة. وأجدد مناشدتي لجميع البلدان
من أجل إيجاد طرق مبتكرة لتمويل الاحتياجات الإنسانية والإنمائية
المتزايدة لأغراض التعافي في جميع أنحاء العالم، وتقديم تبرعات
سخية، والإفراج فوراً عن الأموال المتعهد بها.

إنني أرحب بالمشاركة البناءة لجامعة الدول العربية في ليبيا
للمساعدة في الحفاظ على الوحدة والاستقرار الذي تحقق بشق الأنفس

بشكل مهول وتضاؤل الأمل في السلام. وإنني أعول على جامعة الدول العربية لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ونزع فتيل التوترات، والنهوض بعملية سياسية شاملة، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للشعب اليمني. وفي مواجهة أزمة تمويل كارثية، أحث الجميع على بذل كل ما في وسعهم كي لا يؤدي الجوع والمجاعة إلى إزهاق أرواح الملايين.

وفي إسرائيل وفلسطين، تظل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ملتزمتين بإيجاد طريق للمضي قدماً في عملية السلام وإنهاء الاحتلال. وبقى هدفنا المشترك يتمثل في وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً ولديها مقومات البقاء وذات سيادة - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمةً مشتركةً لكلا الدولتين. إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة آخذة في التدهور، حيث يجرد الفلسطينيون من ممتلكاتهم ويتعرضون للعنف وانعدام الأمن.

وفي الوقت نفسه، تؤثر الأزمة المالية التي تهدد وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على حقوق ورفاهية لاجئي فلسطين في جميع أنحاء المنطقة. وإنني أكرر دعوتي للدول الأعضاء إلى زيادة دعمها المالي للشعب الفلسطيني ومساهماتها في الأونروا، التي تشكل ركيزة حيوية للاستقرار الإقليمي.

إن التعاون على نحو أوثق مع جامعة الدول العربية أمر حيوي لتحقيق هذه الأهداف. وبفضل الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد مع مبعوثي الخاصين وتبادل الموظفين، إضافة إلى حلقات العمل التي تُنظَّم بشأن الوساطة وعمليات بناء القدرات في مجال صنع السلام الشامل - علاقتنا آخذة في الاتساع وتزداد عمقاً. ونحن نتطلع إلى زيادة تعزيز روابطنا، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، الذي فتح قنوات اتصال جديدة بين منظماتنا في المقر وفي الميدان على حد سواء.

منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الليبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وإنني أعول على الجامعة وأعضائها لمواصلة إعطاء الأولوية للتوصل إلى اتفاق بشأن عملية سياسية شاملة والمضي قدماً في التنفيذ الكامل للقرار ٢٥٧٠ (2021).

وفي السودان، ما فتئت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة تعملان معاً بشكل وثيق - سواء على المستوى الثنائي أو في سياق مجموعة أصدقاء السودان - لتشجيع الحوار الهادف نحو انتقال شامل وسلمي.

وفي سوريا، تعرب منظماتنا عن موقف موحد بثبات في سبيل دعم الشعب السوري، الذي يشعر بأن العالم قد تخلى عنه وهو يدخل العام الحادي عشر من الحرب التي جعلته عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع ومنهجي وتركت البلد في حالة خراب. إن السبيل الوحيد لكسر الجمود وتخفيف معاناة الشعب السوري هو اتباع عملية سياسية ذات مصداقية تحقق التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (2015). ويجب أن نواصل العمل على رسم مسار سياسي لإحلال سلام مستدام يتم فيه الاستماع إلى جميع السوريين، ومعالجة المظالم، وإطلاق سراح المحتجزين، وتلبية الاحتياجات. ويجب ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب.

وفي لبنان، نحن ممتنون لجامعة الدول العربية وأعضائها على حث الحكومة على معالجة أزمة البلد من خلال إدخال إصلاحات ذات مغزى، وإجراء انتخابات في الوقت المناسب، والتواصل بطريقة بناءة مع صندوق النقد الدولي، والتنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي العراق، نرحب بتعزيز التعاون الاستراتيجي بين الحكومة وأعضاء الجامعة، الذي شمل إيفاد بعثة للمراقبة من أجل رصد الانتخابات البرلمانية العراقية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

كما أن تعزيز التعاون والتأزر الإقليميين أمر بالغ الأهمية في اليمن، حيث يهدد تصعيد الأعمال العدائية بزيادة الاحتياجات الإنسانية

يحقن الدماء وبما يحقق متطلبات الأمن للجميع، في ظل الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وحسن الجوار، وبما يقي العالم من تداعيات كارثية على اقتصادات الدول النامية أو المستوردة للغذاء والنفط.

كما نتمنى أيضا ألا يكون لهذا الوضع التصادمي الكبير آثارا سلبية على تناول مجلس الأمن للقضايا والأزمات على مستوى العالم عموما وعلى مستوى المنطقة العربية على وجه الخصوص. إن لدينا خشية كبيرة من أن يتم نسيان أو تجاهل أزمات المنطقة العربية في وسط هذا الوضع الدولي المتوتر. فهذه الأزمات لن تجد طريقها للحل من تلقاء نفسها، بل ربما يزيد هذا الوضع الدولي اشتعالا وتعقيدا. إن المنطقة العربية لا زالت تعاني من تبعات الهزة الكبرى التي تعرضت لها في عام ٢٠١١. وثمة صراعات ما زالت مشتعلة في داخل الدول، مثل سوريا وليبيا واليمن، مع كل ما يفرضه ذلك من تكلفة إنسانية واستنزاف اقتصادي وتهديد للأمن الإقليمي في منطقتنا.

إن التطورات على الساحة الدولية جعلت الكثيرين في المنطقة العربية ينظرون إلى معاناة الشعب الفلسطيني بعين جديدة، إذ امتدت هذه المعاناة لما يزيد على السبعين عاما ما بين القمع واللجوء وانتهاك الحقوق والحريات من دون أفق حقيقي للحل.

لقد أقر هذا المجلس مبدأ الأرض مقابل السلام وصيغة الدولتين أساسا لحل النزاع التاريخي في فلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة وطن مستقل للفلسطينيين، يعيشون فيه بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل على طول حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ومع ذلك، لا يزال الطرف القائم بالاحتلال يراوغ ويرفض الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الفلسطيني على أساس المحددات المقررة دوليا وأميا برغم النداءات التي أطلقها الرئيس الفلسطيني أمام هذا المجلس في عامي ٢٠١٨ (انظر S/PV.8183) و ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8717) وأمام الجمعية العامة في عام ٢٠٢١ (انظر A/76/PV.12). هذا علاوة على مطالبته الأمين العام بعقد مؤتمر قمة تحت رعاية الأمم المتحدة لإطلاق المفاوضات المباشرة.

ونحن نركز بشكل خاص على بناء شراكات أقوى مع الجامعة في مجالات المرأة والسلام والأمن ونزع السلاح والوساطة وبناء السلام. ونعمل على توسيع نطاق تعاوننا بشأن قضايا الشباب والسلام والأمن من خلال بناء القدرات وإجراء مشاورات حول اتباع استراتيجية إقليمية في المنطقة العربية. واستشرافا للمستقبل، سنعد اجتماعنا العام الخامس عشر للتعاون في تموز/يوليه من أجل النهوض بإطار عملنا الذي مدته سنتان، وسنعمل معا على عقد اجتماع قطاعي بشأن تغير المناخ.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى أن نتأزر ونقف معا دعما للحلول السلمية المتعددة الأطراف. ولهذا، فإن علاقتنا مع جامعة الدول العربية والدعم القوي الذي نتلقاه من أعضائها يكتسيان أهمية - ويحظيان بالتقدير - أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس: أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: أبدأ بتهنئتك، معالي الوزير، على تولي دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأعبر لكم عن خالص التقدير للدور الهام الذي تلعبه دولة الإمارات بصفتها العضو العربي في المجلس، ولاهتمامكم بعقد هذه الجلسة وإعداد بعثتكم للورقة المفاهيمية المتميزة (S/2022/240، المرفق).

كما أعرب عن خالص التقدير للصديق العزيز أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على اهتمامه المتواصل بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والارتقاء به إلى آفاق أرحب تحقيقا للسلام والأمن الدولي والإقليمي.

ينظر المجلس اليوم في موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية بينما يمر النظام العالمي بمنعطف تاريخي ربما يكون الأخطر منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث يتصاعد الصراع بين القوى العالمية على نحو يندرج بمخاطر عديدة، أمنية وسياسية واقتصادية وغيرها. إننا نأسف كثيرا لهذا الوضع ونتمنى أن تتمكن القوى الدولية من التوصل إلى حلول وتسويات تحقق مصالح جميع الأطراف بما

إن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية مستمرة من دون انقطاع منذ أكثر من عقد من الزمن. ولدى الدول العربية العديد من الشواغل حيال السياسة الإيرانية في المنطقة، خاصة في حال توصلها إلى اتفاق مع مجموعة ١+٥ حول برنامجها النووي، الذي يشكّل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة والعالم. ونؤكد أنه يتعين دعم كافة الجهود في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لهذا العام، والمؤتمر الذي يُعقد في الأمم المتحدة بهدف التوصل لاتفاقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من خلال إبداء مزيد من الالتزام بهذا الهدف من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول التي تبنت قرار عام ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها.

ومن ناحية أخرى، لا تزال السياسة الإيرانية تمارس تدخلات غير مرحب بها في عدة دول عربية. ويشكّل برنامجها الصاروخي مصدر قلق مشروع للعديد من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتسعى الدول العربية إلى إقامة علاقات حسن جوار مع إيران على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول والامتناع عن التدخل في شؤونها وفي إطار يحقق الأمن للجميع في هذه المنطقة. غير أن هذا الهدف لا يزال، للأسف، بعيد المنال.

وفي الوقت الذي تحرص فيه الجامعة العربية على تعزيز آليات الشراكة مع الأمم المتحدة من خلال اجتماعات التعاون العامة، فإننا نتطلع للمزيد من التعاون المتبادل مع مجلس الأمن في المجالات العديدة المنصوص عليها في البيانين الرئاسيين S/PRST/2019/5، المعتمد في ظل رئاسة دولة الكويت للمجلس، و S/PRST/2021/2، المعتمد تحت رئاسة الجمهورية التونسية.

وأقدم بالشكر بوجه خاص للرئاسة الأيرلندية لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ على حرصها على تنفيذ ما تضمنه البيان الرئاسي الأخير وعقدتها جلسة خاصة ناجحة على المستوى الوزاري على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة مع ترويكما القمة العربية. وتتطلع

إن النظام الدولي، كما نتصوره ونصوب إليه، لا يمكن أن يقوم على المعايير المزدوجة أو التمييز. ولذلك فإننا نطالب كافة القوى الدولية أن تتحمل مسؤولياتها التي ألزمها بها ميثاق الأمم المتحدة في التعامل مع كافة المسائل والأزمات بمسطرة واحدة من فرض احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه.

في سورية، يسود الحالة الجمود في ظل تعطل المسار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة والتدهور الحاد للحالة الاقتصادية والمعيشية للسوريين في كافة أنحاء البلد، سواء في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو تلك التي تتحكم فيها قوى أخرى. وهذه الحالة ليست قابلة للاستمرار لأنها تطوي على معاناة غير محدودة للملايين من السوريين. ولدينا تخوف حقيقي من احتمالات تأثير الصدام الدولي الحالي وارتداداته السلبية على الساحة السورية.

وفي ليبيا، يعود شبح الانقسام ليظل من جديد في ظل استمرار وجود الميليشيات والقوات الأجنبية والمرتزقة، التي توافقتنا جميعاً، وبدعم مجلس الأمن، على ضرورة رحيلها عن البلد في مؤتمري برلين الأول والثاني. ونؤكد هنا أن التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية يُسهم في تعقيدها وتصلب مواقف أطرافها وإطالة أمدّها. ونرغب في رؤية الشعب الليبي قادراً على أن يختار بحرية ممثليه عبر صناديق الاقتراع في انتخابات نزيهة. ونحن مستعدون للمشاركة في مراقبتها في أقرب وقت ممكن.

وفي اليمن، لا تزال الميليشيات الحوثية ترفض مبدأ التفاوض والتسوية السياسية للأزمة، وتلجأ عوضاً عن ذلك لتهديد الجيران في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالطائرات المسيرة والقذائف التسيارية. وأشيد في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن ٢٦٢٤ (٢٠٢٢)، الذي اعتُمد بجهد واضح من الإمارات العربية المتحدة، والذي فرض المزيد من الجزاءات على الحوثيين وصنفهم منظمة إرهابية. ونؤكد أن الحل السياسي يظل السبيل الوحيد لمعالجة الحرب في اليمن وضمان تكامل التراب الوطني لهذا البلد وعدم استخدامه منصة من قبل قوى إقليمية بعينها لتهديد جيرانها.

إذا ما صدقت النية وتوافرت الإرادة السياسية وتخلينا عن التمسك بالماضي ونظرنا إلى مصالحننا المشتركة في المستقبل. وهنا أرحب بتشكيل الأمين العام المجلس الاستشاري رفيع المستوى المعني بالتعددية الفعالة. وننتقل إلى توصياته لتعزيز وتطوير العمل الجماعي متعدد الأطراف.

أخيراً، إننا في جامعة الدول العربية نتطلع لانعقاد مؤتمر قمة المستقبل، الذي اقترحه الأمين العام، العام القادم. ونؤكد على استعدادنا للقيام بدور فاعل في الإعداد له ضماناً لمستقبل الأجيال القادمة - مستقبل مشرق يقوده الشباب مدعوماً بخبرة الأجيال السابقة وبرؤى ذاتية تحقق الأهداف وتحافظ على الخصوصيات الحضارية للمجتمعات العربية وتضمن المساواة في الحقوق والواجبات. وسنظل على عهدنا والتزامنا بالدفع قدماً بهذه الشراكة الاستراتيجية بين مجلس الأمن والجامعة العربية وصولاً لأهدافنا المشتركة.

الرئيس: أشكر معالي السيد أحمد أبو الغيط على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة العقيل.

السيدة العقيل: أحبيكم جميعاً والسلام عليكم من شباب العالم العربي برسالة أمل هذا الجيل - السلام عليكم. يشرفني اليوم أن أكون بينكم، أحبيكم برسالة أمل وسلام سافرت إلى هنا لأحملها بلسان أكثر من ١٠٠ مليون شابة وشاب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اليوم، أنا هنا بينكم، كواحدة من أكبر جيل من الشباب عدداً في التاريخ حول العالم و ٦٠ في المائة من إجمالي سكان العالم العربي.

نقدر حجم الفرصة الممنوحة لنا في شملنا ضمن هذا الاجتماع وشكراً. شكراً على إتاحة الفرصة للاستماع لصوت الشباب العربي.

ورسالة جيلي لكم اليوم هي عن شمل الشباب في المشاركة الفعالة في حفظ السلم تجاه بناء المستقبل. وسأعطي هذه العناوين الرئيسية: أولاً، قرارات الأمم المتحدة والقرارات العالمية المتعلقة بشمل الشباب؛ ثانياً، دور الشباب تجاه السلم والأمن نحو التنمية المستدامة في المنطقة؛ ثالثاً، الشباب بين العالم العربي ومجلس الأمن. وأختتم بالتوصيات.

الجامعة العربية لاستمرار هذا التقليد مع الرئاسة الفرنسية للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، فضلاً عن الاستمرار في تنفيذ كل ما ورد في هذين البيانين الرئيسيين، بما في ذلك إتمام الزيارات الميدانية لمجلس الأمن إلى جامعة الدول العربية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاركة الشباب والنساء في جهودنا المشتركة لتحقيق السلام والأمن الدوليين، في إطار من الدعم المقدم من الأمم المتحدة لقدرات الجامعة العربية في هذا المجال الحيوي. وتتطلع الجامعة إلى اعتماد بيان رئاسي جديد، يأتي نتيجة لهذا النقاش، يكفل المزيد من التعزيز للتعاون الإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الإقليمية والدولية. وأشار في هذا المقام إلى ما نوليه من أهمية بالغة لتدريب الشباب في جامعة الدول العربية والعالم العربي بوجه عام، وكذلك تأهيله لتولي المسؤوليات الجسام التي ستقع عليه في المستقبل.

ونؤيد مقترح الأمين العام الوارد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" بالارتقاء بمركز المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب وتعزيز سلطاته واختصاصه، وربما البدء في النظر، حسبما اقترحت بعض الدول، في إقامة وكالة أو منظمة متخصصة للشباب على غرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعزيزاً لدور الشباب الرئيسي في النهوض بمجتمعاتنا العربية. وأحيي في هذا الصدد الأخت رزان العقيل، أول سفيرة لبلدها في مؤتمر الأمم المتحدة للشباب. وأتطلع للاستماع إلى مداخلتها في جلستنا اليوم.

وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بأن يفوا بوعودهم للأجيال القادمة ويجعلوا عام ٢٠٢١ عاماً للتغيير. وحدد الإعلان ١٢ مجالاً من مجالات العمل الدولي متعدد الأطراف مركزاً لهذا التغيير، جميعها من المجالات التي تقع في قلب محاور التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية.

إننا، في جامعة الدول العربية، نرى أن الزخم الإيجابي الذي تولد عن تقرير الأمين العام غوتيريش، خطتنا المشتركة، هو السبيل الأوفق للانتقال بالمجتمع الدولي إلى آفاق أرحب من العمل المشترك

في التنمية والتطوير وفي جهود السلم والأمن في منطقتنا والعالم، وأن تتظروا إلينا بناء على قدراتنا المهنية والعملية وليس فقط على أرقام سنوات أعمارنا وأن تعتبرونا أكفاء لأن نشارك كتفا بكتف معكم، وأن تؤمنوا بنا - فأنتم من صنعنا - وشمّلنا ضمن أعمال الحفاظ على السلم والأمن سيمكنا من قيادة المستقبل.

ولذلك، لا بد من العمل على تسوية التحديات والملفات العربية الرئيسية المطروحة أمام مجلس الأمن والتي تستنفذ طاقات العالم العربي حتى نستطيع توجيه الموارد المالية والموارد البشرية تجاه التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن دور مجلس الأمن والجامعة العربية والتعاون بينهما محوري في هذا المجال. وشمّل جيل الشباب ضمن هذه الجهود سيعزز الاستدامة في حل التحديات الأنية والمستقبلية. ورسالتنا هنا إننا أكفاء بسبب تربية جيلكم لنا، فأشركونا.

ثالثاً، فيما يتعلق بالشباب بين العالم العربي ومجلس الأمن، هناك عدد من الشباب العربي الذين يعملون بجهود محلية تخدم مجتمعاتهم وتتبعكس على تنمية المنطقة. وهؤلاء أمثلة ونماذج لعشرات الملايين. لكن في عملهم المحلي نجد إمكانية ما يمكن تحقيقه في التنمية على مستوى المنطقة ومشاركة الشباب في حوارات الأمن والسلم من خلال النظر إلى التجارب والكفاءة وليس العمر.

فالدكتور سامح كامل، من جمهورية مصر العربية، يعمل على تمثيل الشباب في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٦ وقاد تأسيس منصة الشباب العربي للتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية.

وكاظم الخرابشة، من المملكة الأردنية الهاشمية، يعمل ضمن مبادرات وزارة الشباب الأردنية لسنوات في تدريب الشباب على أهداف التنمية المستدامة.

وعمر المطوع، من دولة الإمارات العربية المتحدة، أول مندوب شباب إماراتي إلى الأمم المتحدة وقاد عددا من الملفات الهامة.

وهالة الخميس، من المملكة العربية السعودية، أسست جمعية تهدف إلى نشر ثقافة التطوع والعطاء في المجتمع وتقود التغيير مع آلاف المتطوعين في المملكة، في جهود لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

أولاً، فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة والقرارات العالمية بشأن شمل الشباب، هنا قبل سبع سنوات في نفس هذه القاعة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، والذي يهدف إلى تمكين الشباب من المشاركة في بناء السلام وحل النزاعات. وتم التأكيد على بعض الرسائل الهامة، وهنا أقتبس:

”وإذ يسلم بضرورة مشاركة الشباب بنشاط في تشكيل سلام دائم والمساهمة في تحقيق العدالة والمصالحة“ (القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الفقرة التاسعة من الديباجة)؛

”يحث الدول الأعضاء على النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات“ (المرجع نفسه، الفقرة ١).

وفي البيان الختامي لمؤتمر قمة شباب مجموعة العشرين، برئاسة المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٠، تم النص على أن تشجع مجموعة العشرين دور الشباب في صنع القرار لأنهم من يحفظون لمستقبل أكثر عدلا واستدامة. كما تم التأكيد في البند الثاني المعنون ”تمكين الشباب - الفقرة باء“ على شمول الشباب في صنع القرار وضمن تمثيلهم ومشاركتهم وشمّلهم في أجهزة صنع القرار.

نؤكد على مشاركة الشباب في جميع مراحل عمل الأمم المتحدة، من الدبلوماسية الوقائية إلى الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات ومفاوضات السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع وفي تحقيق استدامة السلام وضمن عدم العودة إلى النزاعات.

ثانياً، فيما يتعلق بدور الشباب تجاه السلم والأمن نحو التنمية المستدامة في المنطقة، اسمحوا لي أن أتحدث من واقع التجربة: منحت جيلي فرصة أن نحلم بمستقبل واعد، ليس فقط بأحلامنا نحن، بل بآمالكم أنتم جميعاً في هذه القاعة أيضاً. نرى أن شمل الشباب يعني أن يُعطى فرصة عادلة بناء على معرفتنا واستحقاقنا بأننا فعلاً مؤهلون لا نكون إضافة لحوارات هامة فحسب، بل أن نكون أعضاء فعالين

الأساسية والحكم الرشيد، والتي تتربط وتتقاطع جميعها لتشكل عماد العمل الدولي المتعدد الأطراف وليحقق الأمن الدولي المفقود.

رابعاً، تعزيز مشاركة الشباب في رسم السياسات والخطط الوطنية والإقليمية من خلال آليات واضحة للعمل العربي والدولي، وأهمية مشاركة الشباب في تنفيذها.

خامساً، مشاركة الشباب لا تكتمل إلا بمشاركة المرأة في كافة الجهود.

أصحاب المعالي والسعادة، نحن أبناءكم. وقرارات شملنا تؤكد إيمانكم بقدراتنا، وتنفيذها يمكن في منح فرص المشاركة الفعالة في صنع القرارات في مجتمعاتنا نحو التنمية وفي إعدادنا لقيادة المستقبل.

إخوتي وأخواتي، شباب العالم العربي، حملت صوتكم أمانة على صدري ونقلت عنكم اليوم هذه الرسالة هنا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. اسمي رزان بنت فرحان العقيل، شابة عربية سعودية، وأنا واحدة من أكثر من ١٠٠ مليون شابة وشاب عربي. شكرا لمنحنا هذه الفرصة، ونتطلع لفرص المشاركة المستقبلية، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر الأنسة رزان العقيل على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة للإمارات العربية المتحدة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

أشكر كلا من الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطتهما القيمتين بشأن سير التعاون بين المنظمين. ونشكر ممثلة المجتمع المدني، رزان العقيل، على تسليط الضوء على قضايا وآمال الشباب والشابات العرب.

تكتسي هذه الجلسة أهمية خاصة، حيث أن عدد كبير من القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن هي قضايا عربية، ناهيك عن وجود بعضها على جدول الأعمال لعقود من الزمن، بسبب اكتفاء المجتمع الدولي بإدارة الأزمات دون حلها. ونشير هنا إلى أن استمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والأزمات الأخرى في سورية

وافقت جامعة الدول العربية في عام ٢٠١٩ على تأسيس منصة الشباب العربي للتنمية المستدامة بعضوية كافة الدول. وتأسيس المنصة هو البداية، ضمن جهود شمل الشباب في أعمال التنمية المستدامة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ لتطوير المنطقة. ولكن نجاح واستمرارية عملها سيحدث فقط من خلال إدراك قيادات الجامعة لأهمية تعزيز مشاركة الشباب في رسم السياسات والخطط الوطنية والإقليمية من خلال آليات واضحة للعمل العربي والدولي وأهمية مشاركة الشباب في تنفيذها.

وفي هذا السياق، في مجلس الأمن، تؤكد على أهمية مشاركة الشباب في تنفيذ أولويات الأمم المتحدة في مجالات عمل الأمم المتحدة الثلاثة الرئيسية، حفظ السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحريات الأساسية والحكم الرشيد، والتي تتربط وتتقاطع جميعها لتشكل عماد العمل الدولي متعدد الأطراف وتحقيق الأمن الدولي المفقود.

وختاماً، نحن جيل الشباب العربي نرسل رسالة إلى جيل القيادات هنا في القاعة والعالم من خلال تأكيدنا على هذه التوصيات الرئيسية: أولاً، مشاركة الشباب في كافة مراحل عمل الأمم المتحدة، من الدبلوماسية الوقائية إلى الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات ومفاوضات السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع وفي تحقيق استدامة السلام وضمان عدم العودة إلى النزاعات.

ثانياً، لا بد من العمل على تسوية التحديات العربية الرئيسية المطروحة أمام مجلس الأمن، والتي تستنفذ طاقات العالم العربي، حتى نستطيع توجيه الموارد المالية والموارد البشرية نحو التنمية وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثالثاً، مشاركة الشباب في تنفيذ أولويات الأمم المتحدة في المجالات الثلاثة الرئيسية لعمل الأمم المتحدة، وهي حفظ السلام والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحريات

معالجتها؛ حيث يمكن أن تقدم هذه الدول منظوراً جديداً للمجلس يتيح كسر الجمود الحالي في بعض العمليات السياسية. ونشدد هنا على أهمية العمل بمبدأ إيجاد حلول عربية للقضايا العربية. ويتطلب ذلك في المقام الأول المطالبة بوقف التدخلات الأجنبية في الشؤون العربية. كذلك نؤكد على أهمية احترام الدول التزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالأخص سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومبادئ حسن الجوار.

وبينما نسعى إلى معالجة قضايا المنطقة، نوصي بإيلاء أهمية خاصة للمسائل التالية.

أولاً، ينبغي إطلاق المزيد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة العربية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ويسعدنا تعيين السيدة سيما بحوث كأول مدير تنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من منطقتنا. وعلى المستوى الوطني، أطلقت دولة الإمارات مركز فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن وبرنامج لتمكين المرأة في مجالات الأمن وحفظ السلام، حيث تشارك فيه مجموعة من النساء العربيات.

ثانياً، لا بد من التركيز على تمكين الشباب للقيام بدور قيادي في معالجة التحديات القائمة في المنطقة وجهود بناء السلام فيها، لا سيما أن حوالي ٦٠٪ من سكان المنطقة تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً. إن استماعنا اليوم إلى الأنسة رزان العقيل هو مثال على توفير منبر للشباب لمعرفة آرائهم ومشاعرهم حول أهم القضايا وأخذها بعين الاعتبار عند بلورة الحلول لها.

ثالثاً، في ظل التهديدات التي يشكلها التطرف والإرهاب على المنطقة، نؤكد على ضرورة أن تعزز المنظمات جهودها المشتركة في مكافحة التطرف والإرهاب، وأن تعمل على دعم المبادرات التي تشجع التعايش السلمي والحوار بين الأديان والثقافات في المنطقة.

رابعاً، إن المنطقة العربية بحاجة إلى تعزيز الفرص الاقتصادية فيها وإطلاق مشاريع تحقق التنمية والازدهار لشعوبها، لبناء قدرتها

واليمن وليبيا والعراق ولبنان والسودان والصومال يفرض تكلفة باهظة على المنطقة سياسياً واقتصادياً وإنسانياً، ويزيد من مخاطر احتقان الوضع في المنطقة والعالم بصورة خطيرة.

كما أن التحديات والأزمات الحالية، بطبيعتها المعقدة والعبارة للحدود، تتطلب بذل جهود مشتركة بين كافة الجهات الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي. ومن هنا تتبع أهمية مناقشتنا اليوم، والتي نأمل عبرها مواصلة بحث سبل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية لمعالجة القضايا العربية العالقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جامعة الدول العربية هي منظمة عريقة، أكملت أمس، عامها السابع والسبعين منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥، لتمتلك بذلك تاريخاً طويلاً ومعرفة عميقة بتحديات المنطقة وشواغل دولها، مما يؤهلها لتكون طرفاً أساسياً في دعم تنفيذ ولاية مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، يتعين زيادة التنسيق والتشاور بين المجلس والجامعة، وإضفاء طابع مؤسسي على هذه العلاقة من خلال إنشاء آليات تتيح تطوير سبل تبادل المعلومات والآراء حول سبل المضي قدماً في معالجة مختلف التحديات الإقليمية، من منظور واقعي وعملي. ولتحقيق هذه الغايات، ينبغي تعزيز قدرات مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى الجامعة وتزويده بالموارد والإمكانات اللازمة ليتمكن من تحقيق أهدافه، بما في ذلك تسهيل تعاون هيئات الأمم المتحدة مع الجامعة وأجهزتها المختلفة مع التركيز على بناء القدرات وتبادل الخبرات.

وفي هذا السياق، ندعم المزيد من التعاون والتكامل في أنشطة الوساطة بين مبعوثي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. كما ندعم تعزيز التعاون الثلاثي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

كذلك نؤكد ضرورة أن تعكس أي مقارنة يتبعها مجلس الأمن لحل قضايا المنطقة شواغل الدول العربية، والأخذ بآرائها حول سبل

وتشترك الهند والعالم العربي في علاقة حضارية، تركز على علاقات قوية بين الشعوب وروابط تجارية وثقافية. وقد ازدهرت التجارة بين الهند والمنطقة العربية عبر المحيط الهندي لعدة قرون، حتى قبل بدء التجارة في صورتها الحديثة. ومنذ زمن غير بعيد، كانت الروبية الهندية عملة قانونية متداولة في أجزاء من العالم العربي.

واليوم، تستضيف بلدان من العالم العربي أكثر من 9 ملايين هندي، وتشمل شراكة الهند الواسعة النطاق مع هذه البلدان كل مجالات المسعى البشري، من الزراعة والتجارة والتعليم إلى الطاقة النظيفة ومكافحة الإرهاب والتكنولوجيات الجديدة.

وقد وقعت الهند وجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم قبل عقدين لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية حوار منتظمة لإقامة شراكة من أجل المستقبل. وأدى ذلك إلى إنشاء المنتدى المشترك بين الهند وجامعة الدول العربية، الذي تم خلاله الاتفاق على التعاون التدريجي في مجالات عدة مثل الطاقة وحماية البيئة والاستثمار، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية. كما تم وضع تصور لعدة مبادرات أخرى لتعميق مشاركتنا مع جامعة الدول العربية، بما في ذلك ندوة الطاقة، وندوة وسائل الإعلام، والنسخة الأولى من منتدى الطاقة العربي - الهندي، الذي عقد بنجاح قبل بضعة أشهر.

وقد أسهمت جامعة الدول العربية إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وتساهم الدول الأعضاء فيها مساهمة كبيرة بقوات وبأفراد شرطة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والدول العربية من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية للبلدان التي تواجه نزاعات مسلحة. وقد اضطلعت الجامعة بدور هام في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها في المنطقة.

وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة قيمة لإلقاء نظرة فاحصة على التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونؤكد على أن الدول العربية يمكنها أن تزيد من إسهامها في مسعانا المشترك من أجل السلام، من أجل شعوب المنطقة، بصفة عامة، ومن أجل النساء والأقليات، بصفة خاصة. ونحيط علماً بالمسار الإيجابي للتعاون، بما في ذلك من خلال

على الصمود ومواجهة التحديات الأمنية والسياسية المختلفة. ونشدد هنا على ضرورة أن تشمل أطر التعاون بين المنظمين الاستثمار في مستقبل شبابها عبر التركيز على مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والفضاء الخارجي والطاقة المتجددة والتي ستفتح فرصاً واعدة للمنطقة بعيداً عن النزاعات والحروب.

وختاماً، نؤكد على ضرورة أن تعزز المنظمتان تعاونهما لحل القضايا العربية ضمن معايير واضحة وبشكل متساو، من خلال بذل كافة الوسائل الدبلوماسية المتوفرة والانخراط بشكل بناء لإنهاء أزمات المنطقة، مع تغليب الحكمة والاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة لتعامل بشكل أفضل مع التحديات الحالية والمضي قدماً نحو تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد شرينغلا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تهاني لمعالي خليفة شاهين المرر، وزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة، على ترؤسه جلسة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وأرحب أيضاً بحضور الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية وأشكرهما على رؤاهما القيمة. وأود أن أشكر ممثلة المجتمع المدني، السيدة رزان فرحان العقيل، على إحاطتها.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ وفد الإمارات العربية المتحدة على قيادته الثابتة لمجلس الأمن هذا الشهر، وكذلك على نجاحه في قيادة مشروع البيان الرئاسي في المجلس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

لأكثر من ألف عام، كان العالم العربي مهداً للحضارة الإنسانية، نظراً لموقعه الاستراتيجي. وقد أثرت التطورات في العالم العربي على تاريخنا المشترك، ولا يزال لها تأثير عميق على مستوى العالم. وسيكون للتحديات التي تواجهها المنطقة اليوم وكيفية التصدي لها تأثير حاسم على السلم والأمن الدوليين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية والسيدة العقيل على إحاطاتهم الإعلامية.

التعاون الإقليمي له دور حيوي يؤديه في منع نشوب النزاعات. ولذلك، نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم والإمارات العربية المتحدة على عقد جلسة اليوم. ونرحب أيضا بالاعتماد الوشيك لمشروع البيان الرئاسي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ومن المؤسف أن الحرب والنزاع ما زالا يعصفان بالمنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن الصراع السوري ترك ١٤ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويتحمل نظام الأسد المسؤولية عن هذه المأساة، حيث يواصل عرقلة جهود السلام. لذلك، نرحب باستمرار تعليق الجامعة لعضوية سوريا ونحث على عدم التطبيع مع الأسد.

في اليمن، ٧ ملايين يماني الآن على شفا المجاعة. ولذلك، ندعو إلى توفير تمويل إنساني سخي ونرحب بمشاورات المبعوث الخاص للأمم المتحدة. كما ندين الهجمات الإرهابية الحوثية المستمرة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الهجمات الشنيعة على البنية التحتية المدنية السعودية في الأسبوع الماضي.

ويجب أن نظل ثابتين في التزامنا بحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧. ولإنهاء الصراع، نحتاج إلى معالجة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحماية أمن إسرائيل.

في ليبيا، هناك خطر حقيقي من التصعيد الذي يمكن أن يفسد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس ويهدد الاستقرار. ونحث طرفي المأزق الحالي على قبول العرض المقدم من المستشارة الخاصة ستيفاني وليامز لتيسير الحوار. إذ بينما تترنح ليبيا بين الأزمات السياسية، فإن الشعب الليبي هو الأكثر معاناة. وقد أصبح لزاما علينا جميعا الآن تيسير الطريق إلى الانتخابات التي ينتظرها الشعب الليبي.

مكتب الأمم المتحدة للاتصال في القاهرة وممارسة الإحاطات الإعلامية السنوية التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أقدم أربعة مقترحات محددة لكي ينظر فيها المجلس. أولاً، يجب أن يكون هناك قدر أكبر من التأزر في السياسات بين المنظمين. ومن شأن إجراء مشاورات منتظمة ودورية مع جامعة الدول العربية وأعضائها بشأن مبادرات السلام في المنطقة أن تسهم في التوصل إلى حلول مشتركة ونتائج ذات مغزى.

ثانياً، يجب بذل الجهود لتحقيق التنسيق الشامل على الصعيد الميداني، وخاصة من خلال التنسيق المنتظم بين الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ثالثاً، إن المشاركة مع الجامعة وأعضائها في بناء السلام بعد انتهاء النزاع من خلال التعمير والتنمية الاقتصادية لها نفس القدر من الأهمية.

رابعاً، ينبغي أن يكون ضمان استقرار البلدان المعنية والمنطقة ورفاه الناس، لا سيما النساء والأقليات، في طبيعة كل هذه الجهود.

ويكتسي التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أهمية حاسمة عندما يتعلق الأمر بعملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب أن تبذل المنظمتان جهوداً متضافرة لدعم تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، تمشياً مع حل الدولتين القائم على أساس الإطار المتفق عليه دولياً والاتفاقات السابقة بين الطرفين. وترحب الهند بالاتفاق على تطبيع العلاقات بين بلدان في المنطقة، الذي نعتقد أنه سيسهم في تحقيق مزيد من السلام والاستقرار في المنطقة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن دعم الهند الثابت لإقامة تعاون أوثق وهادف ومستدام بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لصالح المنطقة. وستواصل الهند شراكتها مع البلدان العربية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي، وستواصل العمل مع جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب وتعزيز التسامح والتعددية.

الدول العربية. ولا تزال الصراعات في سوريا وليبيا واليمن مستعرة. ونشهد توترات في الصحراء الغربية. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة للتغلب على الجمود بشأن المسألة المركزية للمنطقة: عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن دور المجموعة الرباعية بوصفها وسيطا دوليا يكتسي أهمية بالغة، وندعو زملائنا من المجموعة الرباعية إلى دعم مبادرتنا بالدعوة إلى عقد اجتماع وزاري. ونأمل ألا يؤثر تطبيع العلاقات مؤخرا بين عدد من الدول العربية وإسرائيل على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى تحقيق تسوية عادلة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس معترف به دوليا.

وتزيد الحالة الراهنة في المنطقة من الحاجة إلى التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن مواجهة التحديات الجديدة، وحفظ السلام، والتمنع المشترك لتصعيد النزاعات في المنطقة. ويمكن لهذا التعاون أن يسهم في التسوية السلمية للمنازعات القائمة دون تدخل خارجي مع احترام مصالح جميع الأطراف المعنية ووفقا لقواعد وأحكام القانون الدولي.

وما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ومن أجل تعزيز ذلك التعاون، تم افتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في عام ٢٠١٩. ونؤيد الاستخدام الفعال لتلك القناة. ونعتقد أن من المهم تكثيف التنسيق بين الجامعة والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة في التصدي للأزمات في المنطقة العربية بغية السعي إلى اتخاذ تدابير مشتركة للتصدي لها.

ونكرر الإعراب عن اهتمامنا برؤية جامعة دول عربية قوية وفعالة وتعزيز دور الدول العربية في منع نشوب النزاعات وحلها. وندعم مشاركة جميع أفراد أسرة الدول العربية في تطوير الحلول على قدم المساواة. ونذكر بأهمية عودة سورية إلى جامعة الدول العربية. ونحن مقتنعون بأن هذه الخطوة ستكون في مصلحة كل من دمشق والمنظمة.

وأود أيضا أن أبرز دورنا الجماعي في التصدي لتغير المناخ الكارثي، الذي نعلم أنه محرك للصراع، ولا سيما دور مصر والإمارات العربية المتحدة بتوليها رئاسة الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، على التوالي. وخلال عام رئاستنا، سنعمل معهما عن كثب لضمان الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في الدورة السادسة والعشرين.

لقد ساهم غزو روسيا لأوكرانيا في خلق صورة إنسانية قاتمة. وكما قال الأمين العام، فإن سلة الخبز للسودان ولبنان وليبيا ومصر واليمن تتعرض للقصص. وتوفر أوكرانيا وحدها أكثر من نصف إمدادات القمح لبرنامج الأغذية العالمي. ولذلك، نأمل أن يواصل قادة الجامعة العربية دعم جميع الجهود، بما في ذلك في الجمعية العامة، لوضع حد لهذه الحرب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزير الدولة خليفة شاهين، رئيس مجلس الأمن، في جلسة اليوم.

ونحن ممتنون للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطتهما الإعلاميتين. كما استمعنا بعناية إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة رزان فرحان العقيل.

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فترة معقدة ومجهدّة تعزى، في جملة أمور، إلى حالات الأزمات الحادة المتعددة التي لا تزال دون حل، والتي غالبا ما يسببها التدخل الخارجي؛ والإرث الاستعماري وعواقبه الرهيبة التي ما زال يتعين التغلب عليها؛ والبلدان العديدة التي لا تزال في خضم الأزمات السياسية والاقتصادية التي لا تؤدي إلا إلى تعزيز المواقف الراديكالية وإثارة تصعيد الإرهاب والتطرف.

وعلاوة على ذلك، تؤدي جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المعقد بالفعل في مجموعة من

وكما أكدت المكسيك على مر السنين، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر طبيعي، وفي الوقت نفسه، أساسي - ضروري لتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية والتفاهم المتبادل والسلام من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراءها.

وتتطلب التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين أيضا أن تكون الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي، بما في ذلك تلك التي اتفق عليها مجلس الأمن، مدعومة بإجراءات على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تعترف المكسيك بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للتصدي لأثر جائحة مرض فيروس كورونا.

ونرى أن من الأهمية بمكان العمل بطريقة منسقة لتسوية النزاعات التي لم تحل منذ فترة طويلة، مثل النزاعات في اليمن وسورية وفلسطين. ومن المهم بنفس القدر كفالة إجراء الانتخابات في لبنان في ١٥ أيار/مايو. وفي ذلك الصدد، نشيد بمشاركة بعثة المراقبة الانتخابية التابعة للجامعة. ونعتقد أيضا أن دعم الجامعة القاطع عامل مهم في تعزيز المؤسسات في العراق.

وتعترف المكسيك أيضا بالدور الذي تؤديه الجامعة بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل السياسي التابع للجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين المعني بليبيا. وفي هذا الصدد، فإن دعم الجامعة للمساعي الحميدة والوساطة التي تقودها الأمم المتحدة للخروج من المأزق السياسي عن طريق الحوار أمر بالغ الأهمية، بغية المضي قدما نحو انتقال ناجح.

وفي مواجهة النزاعات الناشئة والمطالب الإنسانية المتزايدة، سنزيد أهمية تدخل المنظمات الإقليمية في الوقت المناسب. وتقدر المكسيك الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجامعة في مساهماتها المالية في خطط الاستجابة الإنسانية في المنطقة. ونحن واثقون من أنهم سيواصلون جهودهم.

ونرحب بتعيين رئيس مكتب الأمم المتحدة للاتصال التابع للأمم المتحدة مؤخرا لدى جامعة الدول العربية في القاهرة. ونعتقد أن تلك خطوة مهمة نحو تعزيز المؤسسي بين المنظمين.

ونعتقد بضرورة أن يقوم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أساس الاعتراف بالدور القيادي للمنظمات الإقليمية في تحديد سبل تسوية النزاعات في ذلك الجزء من العالم. ونظرا لإمكانات جامعة الدول العربية في نشر ثقافة السلام بين الأديان والأعراق ومكافحة الفكر الراديكالي والمتطرف، من المهم إجراء حوار بين

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن حالة المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية المتضررة من النزاعات.

ومن مصلحة جميع الدول في المنطقة العربية وخارجها أن تتحي جانبا تبادل الاتهامات والشكوك، وخاصة تجنب استخدام الجزاءات الانفرادية وممارسة الضغط والاستفزازات. لسوء الحظ، تستمر التوترات في الخليج الفارسي بلا هوادة، الأمر الذي كان له تأثير مزعزع للاستقرار على العلاقات الدولية ككل. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنية المعلنة لقادة المنطقة السعي لإيجاد حلول دبلوماسية للمشاكل الراهنة. ونؤكد من جديد استعدادنا للمساعدة بكل طريقة ممكنة لتطبيع الحالة في الخليج الفارسي، سواء بصفتنا الوطنية أو في شكل جماعي، بما في ذلك من خلال التعاون بين الجامعة والأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، نذكر بالمفهوم الروسي الجديد للأمن الجماعي في الخليج الفارسي الرامي إلى نبذ نهج المواجهة وتعزيز جدول أعمال بناء وموحد. وتمثل مبادرتنا دعوة إلى الحوار، الذي يمكن لجامعة الدول العربية أن تؤدي فيه دورا مهما.

وستواصل روسيا تعزيز شراكتها وتعاونها مع جامعة الدول العربية بشأن أكثر القضايا الدولية والإقليمية إلحاحا.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، ونشكر الأمين العام غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط، والسيدة العقيل، الصوت الحي للمجتمع المدني، على إحاطاتهم.

وتتيح مناقشة اليوم فرصة لمواصلة تحديد أرضية مشتركة وإيجاد أوجه التآزر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بغية حل النزاعات في دولهما الأعضاء.

كان من دواعي سرور وزير الخارجية والدفاع في بلدنا، سايمون كوفني، أن يتأثر حواراً تفاعلياً غير رسمي بين أعضاء هذا المجلس وترويكما القمة العربية. لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الكثير ليتعلمنا من بعضهما البعض وهما يعملان على المهمة الحيوية المتمثلة في صون السلام والأمن في المنطقة.

وترحب أيرلندا بتعيين السيدة تمارا الزيات مؤخراً رئيسة لمكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية. وكما سمعنا، فإنها تقوم بعمل قيم في المساعدة على إيجاد أوجه تآزر بين الأمانتين بشأن طائفة من المسائل الهامة. وإحدى تلك المسائل، سواء بالنسبة للمنطقة بل وخارجها، هي العلاقة بين تغيير المناخ وانعدام الأمن. وهذا مجال نرى فيه إمكانية لزيادة التعاون، ونرحب بملاحظات الأمين العام بأن هذا سيكون موضوع الاجتماع القطاعي بين الجامعة والأمم المتحدة.

وتشدد أيرلندا بقوة على الحاجة الملحة إلى حلول سياسية دائمة للمنازعات والنزاعات في المنطقة. ونكرر دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتباع نهج مبتكرة لتعزيز منع نشوب النزاعات والوساطة في المنطقة دعماً لجهود المجلس.

وفي ليبيا، يثير تدهور الحالة على أرض الواقع منذ تأجيل الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر الماضي قلقاً بالغاً. وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة مسؤولية حماية التقدم الذي عمل الشعب الليبي جاهداً لتحقيقه، بدعم من المجتمع الدولي.

وفي اليمن، عانى المدنيون الأبرياء لفترة أطول بكثير مما ينبغي؛ ولن يجلب السلام إلا حلّ سياسي تفاوضي. ولا يمكن إجراء مفاوضات من أجل السلام إلا عندما يكون هناك جهد جاد نحو وقف تصعيد العنف. وجميع أطراف ذلك النزاع ملزمة بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأود أيضاً أن أكرر التأكيد هنا على إدانة أيرلندا بأشد العبارات للهجمات التي تُشن عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يصادف هذا الشهر مرور ١١ سنة على النزاع المدمر في سورية. وقد باتت من الأهمية بمكان أن تتقيد الأطراف الآن أكثر من

وتكرر المكسيك تأكيد أهمية متابعة القرار ٢٥٣٢ (٢٠١٩)، الذي يؤكد من جديد دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى مضاعفة الجهود من أجل التشجيع المشترك للمبادرات في مجالات مكافحة الإرهاب؛ ومكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة والتنفيذ الفعال لعمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن؛ وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؛ وتداعيات تغيير المناخ كعامل في تفاقم النزاع؛ واستخدام آليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

وفي الختام، فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية الذي يعزز الثقة المتبادلة لتجنب المفاهيم الأمنية الخاطئة يحذد الدبلوماسية الوقائية والوساطة بوصفهما بديلين قابلين للتطبيق لإيجاد حلول سلمية مستدامة.

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير شاهين وأعرب عن خالص شكري أيضاً للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية على ملاحظتهما. كما أشكر السيدة العقيل على عرض منظور الشباب والنساء على مداولتنا. لقد استمعنا إلى رسائلها الهامة إلينا هنا اليوم. وكما قالت، هذا هو المكان الذي تكمن فيه آمالنا المستقبلية، ويجب أن أقول إنه إذا كان هناك ١٠٠ مليون شخص مثلها، فأعتقد أن آمالنا ستكون في أيدٍ أمينة.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يقرّ بالدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ويعني تاريخ أيرلندا وتجربتها الوطنية أننا نقدر بالغ التقدير الإسهام الحيوي لهذه المنظمات في بناء السلام والحفاظ عليه. فلقد كانت عضويتنا في الاتحاد الأوروبي أساسية لنمو بلدنا وتنميته. كما أدى الاتحاد الأوروبي أيضاً دوراً رئيسياً في مسيرة السلام والمصالحة في جزيرة أيرلندا.

وتعلق أيرلندا أهمية قصوى على دور جامعة الدول العربية، ونتطلع إلى اعتماد البيان الرئاسي صباح اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد تجسّد التزامنا تجاه جامعة الدول العربية في برنامج رئاستنا للمجلس، في أيلول/سبتمبر الماضي، عندما

النرويج بقوة تعزيز التعاون والحوار بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية بوصفهما جزءاً أساسياً من السلام والأمن في المنطقة. إن منظمات مثل جامعة الدول العربية حيوية لتيسير الحوار وبناء توافق الآراء وسد الخلافات فيما بين الدول. ونرحب بأن تضطلع جامعة الدول العربية بدور أبرز في تعزيز الاستقرار والسلام والمصالحة في المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

ويسرنا أن نرى تركيزاً اليوم على دور الشباب. وكما تبين الإحاطة التي قدمتها السيدة العقيل إلى المجلس، يمكن للشباب أن يكونوا عوامل للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المحلية وأن يكونوا أساسيين لبناء سلام أكثر شمولاً واستدامة وفعالية.

لقد طلبتم منا، سيدي الرئيس، أن نحدد التقدم المحرز وسبل تعزيز الشراكة. وأود أن أقدم أربعة اقتراحات:

أولاً، من الواضح أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن يمكن أن يكون جهداً جماعياً في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والواقع أن هناك بالفعل عدداً قليلاً من التحالفات الوطنية للشباب والسلام والأمن، بما في ذلك في العراق والأردن. ولكننا نعتقد أن المزيد من الشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن تعزيز تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في جميع أنحاء المنطقة سيكون وسيلة قيمة لتشارك الدروس المستفادة، وبناء القدرات، ودعم مشاركة الشباب في جهود السلام والأمن الإقليمية.

ثانياً، ينبغي أن يكون تعزيز التعاون بشأن الأطفال والنزاع المسلح في صميم الشراكة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. إن تعزيز جهود الوساطة التي تراعي مسألة الأطفال والنزاع المسلح، فضلاً عن منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، يبشران بجهود مشتركة واعدة بشكل خاص، بما في ذلك، بطبيعة الحال، حماية التعليم من الهجمات.

ثالثاً، هناك مجال آخر لمزيد من التعاون يمكن أن يكون من خلال التنسيق بشأن المسائل المتصلة بالمناخ والأمن. ويسرنا أن نشير إلى إقامة أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أي وقت مضى بوقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني، تمثيلاً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لا يزال ذلك هو الأساس الوحيد لحل سياسي مستدام.

وتظل أيرلندا ملتزمة التزاماً وطيداً باستقرار لبنان، بوصفها مساهماً رئيسياً بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ عام ١٩٧٨، في الوقت الذي يواجه فيه شعبه تحديات سياسية واقتصادية معقدة. ونحث على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ١٥ أيار/ مايو من هذا العام والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة.

ونشهد في تلك البلدان وغيرها من بلدان المنطقة، للأسف، أزمة إنسانية وأزمة أمن غذائي متزايدة الخطورة. وكما أخبرنا الأمين العام، فإن أوكرانيا وحدها توفر أكثر من نصف إمدادات القمح لبرنامج الأغذية العالمي. وقد أدى غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف من البؤس الإنساني لملايين الناس.

وأخيراً، يظل حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عنصراً أساسياً للأمن الإقليمي والعالمي. وفي ظل عدم إحراز تقدم سياسي إيجابي، يجب أن نحترس من احتمال أن تترسخ خيبة الأمل واليأس، وخاصة بين الشباب. ويجب على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية أن تعيد الالتزام بحتمية حل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد لضمان سلام مستقر ومستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسيكون ذلك في صالح جميع شعوب المنطقة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، معالي وزير الخارجية شاهين، على بيانكم وعلى ترؤسكم شخصياً لهذه الجلسة الهامة هنا اليوم. كما أننا نقدر كثيراً الإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام غوتيريش والأمين العام أبو الغيط. كما أشكر السيدة رزان العقيل على ملاحظاتها الحسنة التوقيت.

صادف أمس مرور ٧٧ عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية. وأود أن أتقدم بتهاني النرويج إلى المنظمة والدول الأعضاء فيها. وتؤيد

تماشياً مع أهداف سياستها الخارجية وامتثالاً لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بخصوص الترتيبات الإقليمية، تؤيد غانا بقوة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين. ونرى أن الترتيبات أو الآليات الإقليمية، بما لها من خبرة ثرية وفريدة بالمناطق التي تمثلها، تسهم إسهاماً لا غنى عنه في الحفاظ على أمننا الجماعي. ولذلك، يتحتم علينا أن نشجع على استمرار هذا التعاون والتنسيق الاستراتيجيين.

وفي ذلك السياق، ستواصل غانا تأييدها الفعال والبناء للمبادرات التي يتخذها مجلس الأمن للمساعدة على زيادة لُحمة الشراكة الحقة بين الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية، وذلك بشأن طائفة المسائل التي يقتضي الأمر التعجيل بالنظر فيها، مثل الإنذار المبكر بحالات النزاع المحتملة، وسبل الوقاية، والوساطة، وحفظ السلام، وتوطيده، والحفاظ عليه، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الإنصاف والعدالة في فرص الحصول على اللقاحات، فضلاً عن معالجة حالة الطوارئ المناخية. ونرحب أيضاً بالالتزامات التي قطعت اليوم من أجل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في ذلك السياق.

وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نشير إلى مبادئ جامعة الدول العربية البالغ عدد أعضائها ٢٢ عضواً، ولا سيما بشأن النزاعات، بما فيها النزاعات الدائرة في منطقة جامعة الدول العربية التي يقتضي الأمر تسويتها بالوسائل السلمية في إطار من الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ووفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وإذ نسهم في هذا البند من جدول الأعمال، نود أن نطرح النقاط الإضافية التالية.

أولاً، تؤمن غانا بأنه في هذه الأوقات التي يتصاعد فيها التوتر العالمي، سيكون استمرار مشاركة جامعة الدول العربية ودورها القيادي

في الأسبوع المقبل، والذي تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة بالشراكة مع العديد من الشركاء العالميين والإقليميين، بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن المنتديات المتعددة الأطراف التي تعرض العمل المناخي المبتكر في المنطقة العربية وتعمق نهج أصحاب المصلحة المتعددين - والتي تضع المجتمع المدني في المقدمة - أساسية لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ الذي لا يعرف في الواقع حدوداً.

رابعاً، أودّ أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي يجب أن تؤديه المرأة في الدول العربية في بناء السلام والأمن الإقليميين. وتشكّل الجهود المشتركة بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - مثل شبكة الوسيطات العربيات ولجنة الطوارئ لحماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة - فرصاً استراتيجية لتعزيز التنفيذ الإقليمي للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، تؤيد الجهود الرامية إلى تكثيف الاتصال والتنسيق بين جميع مبعوثي الأمم المتحدة الخاصين ذوي الصلة وجامعة الدول العربية، بغية النهوض ببيئة آمنة وتمكينية لمشاركة المرأة مشاركة مجدية وصنع القرار في عمليات السلام، والتأكيد على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في بناء السلام.

وفي الختام، نأمل أن يسهم تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بدور مهم في ترسيخ السلام والأمن في المنطقة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر الإمارات العربية المتحدة على دعوتها لعقد جلسة اليوم المهمة. وأرحب أيضاً بحضور معالي السيد هارش فاردان شرينغلا، وزير خارجية الهند.

وأودّ أن أعرب عن امتناني للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد أحمد أبو الغيط، والسيدة رزان فرحان العقيل على إحاطاتهم.

وأرحب أيضاً بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن، بمقدمة الإحاطة الممثلة عن الشباب رزان فرحان العقيل، وأن أوثق بقيمة المجتمع المدني في إثراء المناقشات في هذه القاعة.

ويسرنا أيما سرور أن نسمع من مقدمي الإحاطات عن قيمة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وعن التقدم الذي أحرز في هذا الصدد، استنادا إلى البيانين الرئاسيين السابقين (S/PRST/2019/5 و S/PRST/2021/2).

تقف الأمم المتحدة في الخطوط الأمامية لمواجهة تحديات كثيرة، ولكنها لا تستطيع القضاء عليها بمفردها. والمنظمات الإقليمية هي لبنات السلام والأمن العالميين. ولذا، نقدر التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وكما ذكر الأمين العام وأعضاء آخرون في المجلس، فإن قائمة التحديات الملحة التي تواجه الشرق الأوسط لا نهاية لها. ونقدر دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لمواجهة تلك التحديات.

ونرحب بأن مسألة تحسين أوجه الشراكة وسبل التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باتت موضوعا يحظى باهتمام متزايد من مجلس الأمن. وينبغي أن نسعى إلى التناغم حول سبل ملموسة لتعزيز التعاون بين المجلس وجامعة الدول العربية في مجالات منع نشوب النزاعات، والدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب، فضلا عن تعزيز دور المرأة والشباب في صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونرى أن افتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية سيساعد في ذلك الصدد.

ونحن نؤيد الممثلة عن الشباب، التي قدمت لنا إحاطة، في اقتراح السبل الكفيلة بمضي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قدما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام وعملها سويا لمواجهة التحديات التي يواجهها الشباب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبمقدور جامعة الدول العربية أن تواصل العمل لتعزيز الشمولية ولكي يضطلع المجتمع المدني بدور أكبر. ونشيد بتركيز الجامعة العربية على الشباب وعلى سعيها لبناء مجتمعات متنوعة داخل الدول الأعضاء فيها.

أميرين بالغي الأهمية لاحتواء أي حالات جديدة تطوي على نزاعات واضطرابات في المنطقة العربية، فضلا عن مواجهة التحديات الأمنية الراهنة. ولذلك نشجع على زيادة انخراط الجامعة على الصعيد الدبلوماسي في النزاعات الدائرة في المنطقة، بالتعاون مع مجلس الأمن، من خلال أدواته واستراتيجياته المعنية بتسوية النزاعات.

ثانيا، نشيد بإطار التعاون الثلاثي برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز المشاورات من أجل تسوية بعض النزاعات المستعصية التي ما زلنا نعاني منها. ونعتقد أن تعزيز الشراكة مع جامعة الدول العربية سيساعد على تهيئة الظروف المرجوة لمعالجة بعض قضايا السلام والأمن عبر الإقليمية بفعالية، حيث من الواضح أن السلام المستدام سيظل بعيد المنال بدون تنسيق فعال وحلول تعاونية للنزاعات والأزمات التي تواجهها منطقتنا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثالثا، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى التذكير بأنه على الرغم من أن الميثاق أوكل إلى المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فإنه يجيز أيضا للترتيبات الإقليمية معالجة المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين التي تقع ضمن اختصاصها. وبالتالي، سيتمكن المجلس من الاضطلاع بولاياته على نحو أكثر فعالية إذا ما استخدم السبل التي تتيح إجراء مشاورات منتظمة مع جامعة الدول العربية والترتيبات الإقليمية الأخرى، خاصة في الحالات التي تكون فيها مسوغات الولاية الاحتياطية أقوى وأوضح.

وفي الختام، ندرك التعقيدات التي ينطوي عليها التعاون مع الترتيبات الإقليمية، ولذا فستواصل غانا جهودها لتحديد الثغرات واقتراح مبادئ توجيهية لتعزيز التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتلك الجهود مسعى ينبغي استمراره وسيستفيد كثيرا من الشراكة والتضامن بين جميع أعضاء المجلس، وعموم أعضاء الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، بما فيها جامعة الدول العربية.

السيدة دولاتري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه

الشكر إلى الأمين العام غوتيريش والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، على إحاطتهما.

الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال الدولي. إن جامعة الدول العربية شريك تقليدي لبلدنا. ومن الجدير بالذكر أن أول مكتب لوفد دائم لها في البرازيل قد افتتح في عام ١٩٥٦، ومنذ ذلك الحين، اكتسبت العلاقة مع المنظمة ومع كل بلد من بلدانها الأعضاء أهمية متزايدة. ومع افتتاح سفارتنا في المنامة في تشرين الثاني/نوفمبر، أصبح للبرازيل الآن سفارات في عواصم ١٧ دولة من الدول الأعضاء في الجامعة البالغ عددها ٢٢ دولة، وهي حقيقة تبرز علاقاتنا المتنامية باستمرار مع البلدان العربية.

إن جامعة الدول العربية تؤدي دورا بالغ الأهمية في التعبير عن مصالح وتطلعات الدول العربية في مختلف المنتديات، وخاصة في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، نؤيد مبادرة مجلس الأمن للاعتراف بتأثيرها الإيجابي في منع نشوب الصراعات الإقليمية والوساطة فيها، ودعم تعزيز التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مختلف الميادين، من قبيل حفظ السلام وبناء السلام واستدامة السلام.

ونرحب أيضا بالإشارة إلى الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال وضع خطة عمل إقليمية للمرأة والسلام والأمن وخطة عمل للشباب والسلام والأمن.

إن العديد من الصراعات في العالم العربي نشأت أو تفاقمت بسبب قوى خارج المنطقة، في حين أن مصالح الشعوب العربية ورفاهها مهمشة - في معظم الأحيان. وقد رفعت الجامعة العربية صوتها لصالح سيادة دولها الأعضاء وسلامتها الإقليمية من خلال الاعتدال وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن الضروري أن يستفيد المجلس من خبرة الجامعة وحكمتها لإيجاد حلول متوازنة لمشاكل المنطقة. وتعترف البرازيل بتجربة جامعة الدول العربية في التوسط في المنازعات التي تنشب في المنطقة وتقدر هذه التجربة، وتؤيد مشاركتها مع المجلس في ذلك الصدد.

كما نشجع بقوة جامعة الدول العربية على العمل على زيادة تعزيز مسألة تمكين المرأة ومشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وكذلك تفاعلها مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان على نحو بناء كفيل بإحداث التحولات المتوخاة. ونرحب أيضا بتحسين التنسيق الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن قضايا السلام والأمن عبر الإقليمية.

إن جميع النزاعات الجديدة في المنطقة، من النزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى النزاعات في اليمن وسورية وليبيا والحالة المتقلبة في لبنان، تتطلب جهودا جبارة لحلها. ونرى أن جامعة الدول العربية في وضع جيد يمكنها من توحيد صف الدول العربية لمواجهة تلك التحديات.

ليس الشرق الأوسط بمنأى عن التوترات والنزاعات الأوسع نطاقا التي تنشب في أماكن أخرى. والغزو الروسي لأوكرانيا يؤثر بالفعل على التحديات الكثيرة التي تواجهها دول الجامعة العربية. وكما ذكر الأمين العام غوتيريش، فإنه يهدد بشكل مباشر الأمن الغذائي في المنطقة، وهو الخبز اليومي لملايين البشر. فالغزو الروسي يؤدي إلى تفاقم معاناة وبؤس ملايين العرب. ويجب أن نوحده صفوفنا ونعقد العزم على مواجهة العدوان والنزاع المصحوب بالعنف في كل مكان لكي يمضي عالمنا قدما نحو مستقبل سلمي وعادل ومستدام.

وفي هذه الفترة، تقف ألبانيا على أهبة الاستعداد للعمل مع جامعة الدول العربية بغية تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ونتطلع إلى البيان الرئاسي الجديد في ذلك الصدد.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام أحمد أبو الغيط على إحاطتهما الثابقتين. كما نشكر السيدة رزان فرحان العقيل على إسهامها القيّم في محادثتنا.

نتقاسم البرازيل مع الدول العربية روابط اجتماعية وثقافية واقتصادية عميقة، فضلا عن وجهات نظر متشابهة إزاء العديد من

على مشاركتها في أول قمة عالمية للرئيس بايدن بشأن كوفيد-١٩ بشأن إنهاء الجائحة. ونتطلع إلى مشاركتنا مع وزراء الصحة العرب في وقت لاحق من هذا الشهر.

قادت الولايات المتحدة العالم في دعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي والتبرع باللقاحات للبلدان المحتاجة. وقد أرسلنا زهاء ٣٨,٥ مليون جرعة من اللقاح إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالشراكة مع كوفاكس. ولا يزال كوفيد-١٩ يمثل أولوية عالمية عاجلة، ونقدر الفرص المتاحة لمواصلة المشاركة مع الجامعة والدول الأعضاء فيها في عملها الحاسم.

ولكن بينما نتعامل مع الجائحة، يتعين علينا أيضا أن نظل مركزين على تهديد كبير آخر، ألا وهو أزمة المناخ. وكجزء من ذلك العمل، نرحب بالفرصة المتاحة لتعزيز طموحاتنا المناخية الجماعية وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونشجع جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على الانضمام إلى أكثر من ١١١ بلدا آخر في تأييد التعهد العالمي بشأن الميثان، بهدف جماعي عالمي يتمثل في خفض الميثان بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

تشعر الولايات المتحدة بالتشجيع أيضا للجهود المشتركة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية لدعم الدول الأعضاء في الجامعة في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب أيضا بجهود الجامعة لمساعدة شباب المنطقة. لقد سمعنا صوت السيدة العقيل مجلجا، ومرة أخرى، نقدر لها تقديم توصيات الشباب إلى هذا المحفل. وعندما لا يحصل الشباب على الفرص، وعندما يتعرضون للتمييز أو التمييز ضدهم، وعندما يواجهون تهديدات أمنية، يصبحون أكثر عرضة للتجنيد على أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية.

أخيرا، من المؤسف للغاية أن نجتمع في وقت يقوض فيه أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته. تدين الولايات المتحدة، بأشد العبارات الممكنة، غزو روسيا المتعمد

أخيرا، أود أن أهني وفد الإمارات العربية المتحدة على البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس اليوم. ونعتقد أنه يبرز أهمية المنظمة في صون السلم والأمن في مجال نشاطها والنطاق الواسع للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش؛ وأود أن أشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط؛ والسيدة العقيل على بيانيهما الزاخرين بالمعلومات المفيدة. إنني أقدر بشكل خاص رسالة السيدة العقيل من الشباب في العالم العربي. وأرحب أيضا بحضور الوزير شاهين.

تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية حاسمة عن التصدي لويلات الحرب والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما الجهود الجارية لتعزيز التنسيق بين المجلس وجامعة الدول العربية. إذ أن العمل معا يمكننا من النهوض بشرق أوسط مستقر ومزدهر وآمن.

وفي هذا السياق، نرحب بوساطة الجامعة في طائفة من الصراعات التي طال أمدها والتي لا تزال تقلب الاستقرار الإقليمي رأسا على عقب وتخلق أزمات إنسانية معقدة متعددة، بما في ذلك في ليبيا وسوريا واليمن. كما نقدر تقديرا عميقا الدور المهم الذي تؤديه الدول الأعضاء في الجامعة في التصدي لسلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة. وتشيد الولايات المتحدة بالأعضاء الذين قاموا بتطبيق العلاقات مع إسرائيل، بما في ذلك بلدان اتفاقات إبراهيم.

أود بصفة خاصة أن أشكر جامعة الدول العربية على مساهماتها بوصفها عضوا في التحالف الدولي ضد داعش. وقد جمع التحالف ٨٣ دولة ومنظمة دولية لضمان الهزيمة الدائمة للدولة الإسلامية في العراق والشام.

إننا إذ نواصل الاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء العالم، نعرب عن امتناننا أيضا لجامعة الدول العربية

وتبنيه لإسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين هما ما سينقذ تعددية الأطراف في نهاية المطاف.

واليوم، سأركز على الكيفية التي يمكن بها للتعاون أن يكون أنجع في مواجهة الإرهاب عبر الوطني وتحقيق الاستقرار السياسي، وعلى وجه الخصوص، بشأن الجماعات المسلحة أو الإرهابية التي تستخدم الهجمات عبر الحدود لتعزيز هيبتها لأغراض أيديولوجية ولأغراض التجنيد، حتى أثناء مشاركتها في جهود الوساطة الوطنية.

تشكل البلدان الأفريقية ما يقرب من نصف أعضاء جامعة الدول العربية. ولذلك، من المنطقي أن نضيف الاتحاد الأفريقي لإيجاد إطار ثلاثي يستند إلى تعاون مجلس الأمن مع المنطقتين ويعمل بالتنسيق معه. وفي ذلك الصدد، ترحب كينيا بمشروع البيان الرئاسي لهذا العام الذي يعترف بأهمية هذا النهج ونحث على مواصلة تعزيز المشاورات والتنسيق الثلاثي فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن عبر الإقليمية.

ونتطلع بشكل خاص للتوصل إلى نتائج مؤثرة للقمّة العربية - الأفريقية الخامسة، التي ستُعقد في الرياض، والاجتماع العام العاشر للتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل التالية:

المسألة الأولى هي دعم السلام والانتقال السياسي في ليبيا بقيادة ليبية بطريقة تتماشى مع السياق الوطني والاحتياجات الأمنية المحددة للشعب الليبي والدول المجاورة والمنطقة.

ثانياً، يجب أن نكفل استمرار الدعم لتنفيذ الاتفاق السياسي في السودان على نحو يحترم الدور المهم الذي اضطلعت به بلدان القرن الأفريقي.

ثالثاً، يجب أن نشجع إجراء انتخابات في الوقت المناسب تُمكن من تعزيز حكومة الصومال الاتحادية. وينبغي أن يهدف التعاون أيضاً إلى الحد من قدرة حركة الشباب على اختراق الدولة وبرامج المعونة وعدم إضفاء أي شرعية سياسية عليها. وينبغي أن يكون الهدف المشترك هو رفع الثمن الذي ستكبده حركة الشباب إذا شنت

وغير المسوغ، والمدمر بشكل متزايد لأوكرانيا. يجب أن نقف متحدين في مواجهة حرب الرئيس بوتين غير القانونية. وبهذه الروح، تقدر الولايات المتحدة أن أغلبية أعضاء جامعة الدول العربية أيدت قرار الجمعية العامة بشأن أوكرانيا، المتخذ في ٢ آذار/مارس (القرار دإ١/١١).

ولكن يقينا أن حرب روسيا لها تداعيات عالمية. إن تدمير روسيا للحقول الزراعية في أوكرانيا وحصارها للموانئ قد أضر بالفعل بالأمن الغذائي العالمي. وهذا له تأثير على العالم العربي، بما في ذلك في اليمن، البلد الذي يكابد بالفعل معاناة إنسانية هائلة. ونأمل أن نعمل مع جامعة الدول العربية والأعضاء الآخرين لضمان معالجة عواقب العدوان الروسي.

لا يزال الوضع الإنساني في سوريا اليوم مزريراً، حيث يحتاج زهاء ١٥ مليون شخص في البلد إلى المساعدة. ونشكر جيران سوريا على سخائم المذهل في استضافة اللاجئين السوريين.

ومن الواضح أننا نواجه مجموعة من التحديات، ولكننا لا نستطيع أن نجعل تركيزنا منصبا على تحد واحد ونغفل الكثير من التحديات الأخرى التي نتعامل معها. وقد ذكرنا الأمين العام أبو الغيط بذلك في ملاحظاته. ومع ذلك، لا يخامرني أدنى شك، أننا، بالعمل معاً، سنكون أكثر استعداداً لمواجهة هذه اللحظة، والصمود أمام جميع التحديات التي نواجهها، وإيجاد حلول لها من أجل المضي قدماً.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، والسيدة رزان فرحان العقيل، على إحاطاتهم.

إننا نمر بأوقات خطيرة جداً. ونظامنا المتعدد الأطراف يكافح من أجل الوفاء بمسؤولياته. ولذلك، ترى كينيا ضرورة أن يصبح التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية أكثر طموحاً إذا أُريد له تحقيق الغرض المنشود. وقد يكون الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة

ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم كل مواطن الضعف تلك. وفي العالم العربي، أصبح زحف التصحر وزيادة حالات الجفاف وتزايد انعدام الأمن المائي حقيقة واقعة الآن. ويشكل التخفيف من حدتها والتكيف معها جزءاً لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام والأمن الدوليين.

كما عاد انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير إلى دائرة الضوء. وفي الشرق الأوسط، يثير العدوان الروسي على أوكرانيا مخاوف من حدوث نقص كبير في الغذاء. وستظل حرب روسيا ضد أوكرانيا تخلف عواقب مباشرة على جميع السكان الذين يعتمدون عليها في إمداداتهم. ولذلك، فإن الحلول السياسية والشاملة ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لوضع حد للنزاعات والعمل من أجل استقرار المنطقة بأسرها.

وترحب فرنسا بمبادرات جامعة الدول العربية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وكفالة الاضطلاع بعمليات سياسية شاملة للجميع، تمكن من مشاركة النساء والشباب على وجه الخصوص. وفيما يتعلق بالمساعدة والمراقبة الانتخابيين، نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الانتخابات التشريعية العراقية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وسيكون إجراء انتخابات حرة وشفافة في لبنان في ١٥ أيار/مايو، وفقاً للجدول الزمني المحدد، حاسماً أيضاً لكفالة الاستقرار في المنطقة.

وفي سورية، لا تزال الحرب أبعد ما تكون عن الانتهاء. ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا بالتوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن دون عملية سياسية قوية، سيظل موقفنا بشأن إعادة الإعمار ورفع الجزاءات دون تغيير. ونعارض أي إعادة تأهيل للنظام السوري، ولهذا السبب نرحب بتمسك الجامعة بموقف مبدئي وصارم بشأن إعادة دمج سورية في الجامعة. وسنواصل التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية.

وفي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، تدافع فرنسا باستمرار عن حل الدولتين، على أن تكون القدس عاصمة لكليهما، على النحو

هجمات إرهابية في الصومال وخارجه وفي حالة استخدامها للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ونتيجة لالتزامها الأيديولوجي بتقويض السلامة الإقليمية لدول متعددة.

رابعا، يجب أن نعزز قدرة قوات الأمن في القرن الأفريقي وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل على تنفيذ عمليات مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب.

خامسا، يجب أن نكفل اتخاذ تدابير جماعية ومنسقة لتأمين المجال البحري، ولا سيما البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، بغية كفالة خلو تلك الممرات المائية من القرصنة والإرهاب وأي مواجهات بحرية خطيرة.

في الختام، يؤكد من جديد دعم كينيا لعلاقات تعاون قوية بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أرحب بحضور السيد الوزير، ممثل الإمارات العربية المتحدة في هذا الصباح وأشكره على إحاطته. كما أرحب بحضور الأمين العام غوتيريش والأمين العام أبو الغيط وأشكرهما على إحاطتهما. وأشكر أيضا السيدة رزان العجيل على شهادتها المفعمة بالأمل.

يتعين على الأمم المتحدة أن تتعاون مع المنظمات الإقليمية. فهي الأقرب في عملها من أرض الواقع، وهي الأقدر على إيجاد حلول فعالة لتسوية النزاعات ومنع نشوبها.

ولا تزال المنطقة تواجه تهديدات كبرى. وأنا أفكر أولاً وقبل كل شيء في الإرهاب، مع عودة ظهور تنظيم داعش على وجه الخصوص. ويجب أن نكيف عملنا على أرض الواقع في سياق التحالف الدولي ضد داعش وفي مكافحة تمويل الإرهاب وفي مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية وفي احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب علينا أيضا أن نمنع نشوب النزاعات بالاستجابة للتطلعات المشروعة للسكان في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الإمارات العربية المتحدة على مبادرتها بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم. وأرحب بمعالي السيد شاهين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، في نيويورك لترؤس هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والأمين العام أبو الغيط والسيدة العقيل على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لليمن بصفته رئيس مجموعة الدول العربية.

تتطلع الصين إلى اعتماد مجلس الأمن لمشروع البيان الرئاسي بشأن تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية. ونعتقد أن البيان سيعزز التعاون بين الجانبين في مجالات من قبيل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات واستخدام المساعي الحميدة كالوساطة ومكافحة الإرهاب.

ونتطلع إلى التقرير الموجز الذي سيقدمه الأمين العام عن التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، وفقا للبيان الرئاسي، بغية بلورة الأفكار وتهيئة الظروف لتعميق التعاون بين الجانبين.

وما فتئ الأمن والتنمية الهدفين الرئيسيين اللذين تسعى البلدان العربية إلى تحقيقهما. ويشكّل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على الصعيدين الوطني والإقليمي طموحا مشتركا لدى الشعب العربي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في دعم البلدان العربية لتستكشف مسارات التنمية التي تتماشى مع ظروفها الوطنية وتحدد مصير بلدانها بشكل مستقل.

ولدى الجامعة العربية معرفة عميقة بالتقاليد التاريخية لبلدان المنطقة وبيئتها الجغرافية وحالتها السياسية والأمنية، مما يمنحها ميزة فريدة في معالجة الشؤون الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمق تعاونها مع الجامعة العربية وتضع جوهر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ.

وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما لآراء جامعة الدول العربية ويشجع اتباع نهج إقليمي لتسوية المنازعات الإقليمية. وفي أيلول/سبتمبر، أجرى مجلس الأمن أول حوار غير رسمي له مع المجموعة

المحدد في قرارات المجلس والمعايير المتفق عليها والقانون الدولي. وسنواصل العمل على إعادة إرساء رؤية سياسية والحفاظ على الحيز الإنساني. وندعو جامعة الدول العربية وأعضاءها إلى الاضطلاع بدورهم الكامل في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما تعهدت المنظمة بذلك.

وفي اليمن، نحن بحاجة إلى إيجاد حل سياسي شامل وجامع، وهو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب والكارثة الإنسانية التي يعاني منها السكان معاناة شديدة. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، الالتزام بحسن نية بإجراء مفاوضات لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق.

وفي ليبيا، لا يمكن حل الأزمة السياسية إلا من خلال الحوار السياسي المستمر، مع الإدانة الحازمة لأي استخدام للقوة. ويجب وضع خريطة طريق جديدة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت ممكن. وهذا هو الحل الوحيد لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد.

وفي السودان، نؤيد أيضا جهود التيسير التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتعزيز الحوار بين الأطراف السودانية.

ولن تدخر فرنسا وسعا في إعطاء مبادرات الحوار الإقليمي فرصة. وكان هذا هو الحال في آب/أغسطس الماضي فيما يتعلق بمؤتمر بغداد. وسيُعقد مؤتمر آخر في هذا العام. وبغية تخفيف حدة التوترات، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى إبرام اتفاق بشأن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وستظل فرنسا في حالة تعبئة من أجل دعم الأمن والاستقرار وتخفيف حدة التوترات في المنطقة، بما في ذلك في الخليج، حيث سنواصل السعي لحماية حرية الملاحة.

ولمواجهة هذه التحديات العديدة، يظل الدعم المتضافر والموحد من المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء جامعة الدول العربية، لجهود الأمم المتحدة ضروريا جدا، سياسيا وتمويليا.

وعدم الاستقرار. ونأمل أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بالتوجه العام لإيجاد الحل السياسي وتحافظ على السلام والاستقرار في ليبيا وتصل إلى توافق في الآراء حول المسائل الهامة المتعلقة بمستقبل البلد ومصيره في أقرب وقت ممكن، وتعد الانتخابات في وقت مبكر. ويجب أن تقود ليبيا العملية السياسية وتمسك زمامها. وتدعم الصين جهود الجامعة العربية لتعزيز التواصل والتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال المجموعة الرباعية المعنية بليبيا والاضطلاع بدور بناء وأكثر نشاطا في دفع العملية السياسية في ليبيا إلى الأمام.

ولتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، لا بد من مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف. وقد طرحت الصين مبادرة لإنشاء منبر للحوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج، ويمكن أن تشكل المسائل المتصلة بحماية المنشآت النفطية والهياكل الأساسية المدنية وأمن الممرات المائية موضوعات أولية للمناقشة يمكن على أساسها بناء هيكل أمني تعاوني شامل ومشترك ومستدام. ونحن على استعداد للبقاء على اتصال مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في ذلك الصدد.

وتجمع الصين والبلدان العربية صداقة قديمة طويلة الأمد. فقد قاتلنا جنبا إلى جنب في نضالنا من أجل نيل الاستقلال الوطني. ونتعاون معا في سياق بناء بلدانا. ونحن إخوة نساعد وندعم بعضنا البعض في إطار شراكة جيدة تمتاز بتحقيق المنافع المتبادلة. فقد أقيمت الصين دائما السلام والتنمية في العالم العربي قريبين من قلبها. وزار عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدة مرات في العامين الماضيين من أجل تعزيز الحوار الرامي لحل المسائل الساخنة المتعلقة بالأمن الإقليمي والأمن المشترك.

وفي مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا، تعمل الصين مع البلدان العربية لتعزيز التعاون في إنتاج اللقاحات وجهود البحث والتطوير في مجال الأدوية. وسرعت الصين أيضا وتيرة إنشاء مناطق تجارة حرة مع بلدان الخليج، مما سيعزز بشكل إيجابي التعافي بعد

الثلاثية لجامعة الدول العربية، وقد حقق نتائج جيدة جدا. وينبغي أن يستمر هذا الحوار بأشكال أكثر مرونة وتنوعا. وتشجع الصين الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين المعنيين على تعزيز الاتصال مع الجامعة ومواصلة التنسيق معها من أجل بناء أوجه للتآزر.

وما فتئت قضية فلسطين في صميم مسألة الشرق الأوسط. ورغم أن الحالة الدولية في تطور مستمر، لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف تهميش قضية فلسطين. ونأمل أن تغتنم فلسطين وإسرائيل الفرصة التي أتاحتها لهما الاتصال الرفيع المستوى الأخير لبناء الثقة المتبادلة تدريجيا واكتساب الزخم واستئناف الحوار على قدم المساواة في وقت مبكر. ويحدونا الأمل أن نشهد قدرا أكبر من وحدة الصف بين الفلسطينيين بغية تحقيق المصالحة والتوصل إلى موقف تفاوضي موحد. وتشيد الصين بالموقف العادل للجامعة وأعضائها بشأن قضية فلسطين. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن ينسقا جهود السلام مع جامعة الدول العربية استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وتوافق الآراء الدولي، ويجب أن يثابرا في الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما.

وقد تسبب النزاع في سورية، الذي دخل عامه الحادي عشر الآن، في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالشعب السوري. وقد فرض وجود ملايين اللاجئين السوريين ضغوطا هائلة على البلدان العربية المجاورة، من قبيل لبنان والأردن. ويمكننا استخلاص دروسا عميقة من الأزمة السورية. وقد انطلقت الجولة السابعة من اجتماعات المجموعة الأساسية للجنة الدستورية في جنيف. ونتطلع إلى أن تحرز الاجتماعات تقدما ملموسا وتدفع قدما بالعملية السياسية التي يقودها السوريون ويمسكون زمامها. ويسر الصين أن ترى تأييد المزيد والمزيد من البلدان العربية لعودة سورية إلى جامعة الدول العربية. ونرى أن عودتها ستسهم في التوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة للمسألة السورية.

وتشهد ليبيا، منذ بعض الوقت الآن، اشتدادا في الانقسامات والمشاكل الداخلية. ومنذ ذلك الحين، تباطأ الزخم الذي بدأ في العام الماضي للتوصل إلى تسوية سياسية، مما أدى إلى زيادة عدم اليقين

وفي الآونة الأخيرة، دعت المنظمات معا إلى التصدي لآثار الأزمة الصحية الحالية وتغيير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الأمم المتحدة مكتب اتصال لدى جامعة الدول العربية، وعينت مؤخرًا قيادته. ونرحب بتلك الخطوة.

ورغم تلك الإنجازات، تستدعي الاضطرابات التي تشهدها المنطقة التي تغطيها جامعة الدول العربية وضخامة حجم المسائل ذات الصلة تعاونًا وثقًا، لا سيما في البحث عن حلول للأزمات الدورية في سورية واليمن وليبيا والسودان والصومال ومنطقة الساحل، فضلًا عن عملية السلام في الشرق الأوسط.

ومن الأهمية بمكان ألا نكتفي بالاجتماعات الدورية المنصوص عليها في البيانين الرئيسيين اللذين اعتمدهما المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٩ (S/PRST/2019/5) وكانون الثاني/يناير ٢٠٢١ (S/PRST/2021/2) ونعزز التعاون بفعالية من خلال التفاعل الثلاثي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بشأن الشواغل الشاملة للسلام والأمن.

فما يقرب من نصف السكان العرب يعيشون في أفريقيا. ويحسم هذا الواقع الاجتماعي المصير المشترك للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. كما يعني هذا المصير المشترك وجود رؤية مشتركة في تطبيق حلول محلية للأزمات الإقليمية، تتطوي بالطبع على إشراك الشباب، كما ذكر الأمين العام أبو الغيط والسيدة رزان العقيل.

وعلى الرغم من تنوع النهج داخل الجامعة العربية وتفاعلات التشظي داخل المجلس بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، يجب أن يظل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بصفة خاصة - وفيما بين المنظمات الإقليمية بصفة عامة - في صميم جدول الأعمال العالمي لتسوية الأزمات.

إن تفاعلية التعاون هذه ضرورية جدًا لأن حجم ما هو مطلوب من الأمم المتحدة، إلى جانب الطابع الإقليمي المتزايد لهذه الأزمات يتطلب - في سياق أمني يتسم بأزمات متعددة الأوجه، وتفاقمه جائحة

انتهاء الفيروس ويدعم التنمية في الشرق الأوسط. وستواصل الصين العمل يدا بيد مع البلدان العربية من أجل تعزيز بناء مجتمع مصير مشترك بين الصين والدول الأخرى.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أرحب بترؤسكم، معالي الوزير شاهين المرر، لهذه المناقشة، مما يسمح لنا بالتذكير باقتناعنا الراسخ بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جهات فاعلة أساسية في الاستجابة للأزمات والنزاعات الدولية، وأنه يجب تعميم الخطاب الإقليمي عند النظر في المسائل المعروضة على مجلس الأمن.

وأوجه بالشكر إلى السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك السيدة رزان فرحان العقيل، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ويبرز اختيار هذا الموضوع الدور الإيجابي الذي يضطلع به التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، وفقًا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

والتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية هو إحدى المسائل التي تُناقش بانتظام داخل المجلس. ففي العام الماضي، في كانون الثاني/يناير على وجه التحديد، عقد المجلس مناقشة هامة (انظر S/2021/66) لإبراز الشراكة الأساسية بين الكيانين، اللذين أنشأ في العام نفسه مجموعة من الأهداف المتصلة بكفالة السلام والأمن الدوليين.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، والتعاون بينهما مستمر في التبلور على مر السنين، حيث يشمل جوانب مختلفة مثل منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وحماية حقوق الإنسان وتنسيق المساعدات الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأن أدعو مرة أخرى إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الشراكات الأقليمية. وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية للقيام بذلك في دعم الأمم المتحدة في إحدى مهامها الرئيسية، وهي صون السلم والأمن في العالم.

ومن الضروري اليوم تحقيق التآزر في العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيكون هذا التآزر خطوة حاسمة نحو الوفاء بالتزاماتنا الدولية وإرادتنا المشتركة لتحسين الأمن الجماعي تحسنا كبيرا، لا سيما من خلال جهود منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): يسعدني أن أدلي بهذا البيان، السيد الرئيس، باسم المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك،

وأن أتقدم بجزيل الشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى الجهود الكبيرة التي تبذلها في تمثيل قضايا المجموعة العربية في المجلس. وأود أن أشكر كل من معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي الأخ العزيز أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذا الأخت رزان فرحان العقيل، على إحاطاتهم القيمة.

نجتمع اليوم في ظل عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم وفي ظل أزمات دولية متزايدة تفرض تحديات متعددة تلقي بظلالها على دولنا العربية، التي تعاني أصلا من أزمات وتحديات على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لما تشكله هذه الأزمات العديدة في الدول العربية من تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، فقد أصبحت بندا أساسيا على جدول أعمال المجلس تأخذ حيزا وجهدا كبيرين من أعضائه،

أملا في التوصل إلى حلول سلمية مستدامة لهذه الأزمات تنهي معاناة شعوبها وتعيد الأمن والاستقرار في المنطقة. لقد ظلت جامعة الدول العربية، ولا تزال، تضطلع بدور فعال في المساهمة في حل هذه

غير مسبوقه - أن تكون المنظمة على اتصال أفضل بالحقائق على الأرض بغية جعل إجراءاتها أكثر فعالية. وغني عن القول أن مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية إلى جانب الأمم المتحدة تجعل من الممكن تعزيز فعالية عمليات تحقيق الاستقرار وفهم التهديدات المستمرة فهما أفضل.

وعلى الرغم من أنه صحيح أن الأمم المتحدة بذلت جهودا حقيقية، من خلال الإجراءات التي اتخذتها في السنوات الأخيرة، للانخراط في شراكات إقليمية ودون إقليمية، فإن تعدد الأزمات وطابعها المتزايد التعقيد يتطلب منا أن نعمل المزيد. وأود أن أتناول ثلاثة اتجاهات رئيسية لإقامة شراكة مثمرة بقدر أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصفة عامة، وبين المنظمة وجامعة الدول العربية بصفة خاصة.

أولا، يجب أن تستند الشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى التكامل والمزايا النسبية. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تستطيع - من خلال آلياتها الإقليمية بالإضافة إلى ميزة المعرفة المتعمقة بمناطقها - التعبئة والنشر السريع في الميدان. ويتطلب ذلك دعما ماليا ولوجستيا وتقنيا مستقرا ويمكن التنبؤ به، فضلا عن بناء القدرات.

ثانيا، يجب أن يستند التعاون إلى تحسين التنسيق والاتصالات. فالإرهاب والجريمة عبر الوطنية والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية كلها تحديات معقدة ومتشابكة تتطلب مشاركة العديد من الجهات الفاعلة، وبالتالي التبادل المنتظم والسريع للمعلومات.

ثالثا، يلزم إنشاء آليات متماسكة لإدارة الأزمات وحلها، مع مهام ومسؤوليات محددة بوضوح فيما بين مختلف الجهات الفاعلة. فذلك سيسمح بوضع سياسات متفق عليها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية التعامل بفعالية مع حالات الأزمات.

وفي الختام، أود أن أرحب في نهاية مناقشتنا اليوم باعتماد مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة،

مساهمة الدول العربية في بلورة الحلول المناسبة لأزمات الدول العربية. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين الجانبين في اختيار مبعوثي الأمم المتحدة الخاصين إلى المنطقة العربية وتعزيز تعاونهم مع جامعة الدول العربية، دعماً لفرص التوصل إلى الحلول السلمية المنشودة للقضايا العربية.

ثالثاً، أهمية توحيد مواقف مجلس الأمن تجاه القضايا العربية والحد من استخدام حق النقض وأن يعكس موقف المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين شواغل الدول العربية حول أزماتها وعلى رأس هذه الشواغل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشريف، بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف؛ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية؛ ووقف التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما تؤكد المجموعة على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقضايا العربية كافة.

رابعاً، التأكيد على أهمية تعزيز دور الدبلوماسية الوقائية. فالتكلفة الاقتصادية والإنسانية والسياسية لتفادي نشوب الأزمات لا يمكن قياسها بالكلفة الباهظة لحل النزاعات وتحقيق السلام. ولذلك، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز مجالات التعاون بين المجلس والجامعة في مجالات الإنذار المبكر، وحفظ السلام، والتسوية السلمية للنزاعات، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وصولاً إلى تحقيق استدامة السلام. ولكي يتحقق ذلك، يتعين الاستمرار في تطوير آليات تبادل المعلومات وتعزيز القدرات من خلال التدريب وبناء القدرات والإمكانات.

خامساً، أهمية تطوير وتعزيز عمل مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية؛ إجراء التقييم الدوري للإطار الاستراتيجي لعمل المكتب ودفعه نحو الارتقاء بأفاق التعاون إلى أقصى مدى. وترحب المجموعة العربية بالمشاريع المشتركة التي تنفذها إدارات الأمم المتحدة مع الجامعة العربية في مختلف المجالات، وخاصة

الأزمات ومواجهة التحديات في الدول العربية. وإيماناً بالدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة، من خلال الجهود المشتركة والمنسقة في إيجاد الحلول الشاملة والمستدامة للأزمات التي تقع في نطاقها الإقليمي، انطلاقاً من كونها الأقرب إلى فهم جذور وتعقيدات هذه الأزمات.

وبالرغم من التعاون المتميز بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا التعاون ما زال في حاجة إلى المزيد من التطور حتى يرقى إلى المستوى المنشود للتعامل بفعالية مع هذه التحديات المتزايدة في منطقتنا. وفي هذا الصدد، تود المجموعة العربية أن تؤكد على النقاط التالية:

أولاً، لا بد من العمل على تكثيف المشاورات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بين مجلس الأمن وأعضاء جامعة الدول العربية، بهدف التشاور وتبادل الرؤى والمعالجات للقضايا العربية المطروحة على هذا المجلس. واتساقاً مع البيانين الرئيسيين S/PRST/2019/5 و S/PRST/2021/2، تثنى المجموعة الاجتماع السنوي رفيع المستوى في هذا المجلس بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي سيساعد المجلس على فهم طبيعة الأزمات العربية بشكل أعمق وأكثر وضوحاً.

وتؤكد المجموعة على أهمية إيجاد آلية لتعزيز التعاون والتنسيق الثنائي بين الأمين العام للأمم المتحدة والمجموعة العربية في نيويورك لمناقشة ومعالجة الأولويات العربية في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، من خلال عقد اجتماعات رسمية دورية مع الأمين العام للأمم المتحدة. كما تؤكد على أهمية استمرار اللقاء السنوي الوزاري غير الرسمي بين مجلس الأمن واللجنة الثلاثية لمؤتمر القمة العربي والأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش الجزء الرفيع المستوى من أعمال الجمعية العامة. وتتطلع المجموعة إلى إتمام زيارة مجلس الأمن المرتقبة إلى جامعة الدول العربية، في إطار تعزيز الزيارات المتبادلة. ثانياً، لا يمكن حل المشاكل العربية من دون الجهود العربية. فالمثل العربي يقول أهل مكة أدرى بشعابها، الأمر الذي يتطلب

عن تقديرها لمشاركة ممثل للشباب والمرأة في نفس الوقت في مناقشتنا اليوم تأكيدا على ذلك.

وفي الختام، تؤمن المجموعة العربية بأن الجهود المنسقة والصادقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية على المستويين الدولي والإقليمي هي السبيل الأمثل لتعزيز جهود تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية. وتؤكد المجموعة العربية على استمرار دعمها للجهود المشتركة لمجلس الأمن والجامعة العربية في هذا الإطار حتى تتعم دولنا بالسلام والأمن والازدهار.

الرئيس: معروض على المجلس نص بيان الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2022/1.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، التي تؤدي دورا محوريا في تعزيز التعاون المؤسسي من خلال الاجتماعات القطاعية المستمرة مع الأجهزة المختصة في الجامعة تحقيقا للأهداف المشتركة.

أخيرا، تؤمن المجموعة بأنه لا يمكن أن يكتب لكل هذه الجهود النجاح ما لم يكن للشباب دورا بارزا ومحوريا فيها في منطقة نصف سكانها من الشباب. لا يمكن مواجهة التحديات في الدول العربية من دون إشراك الشباب بشكل هادف في إقرار وبناء واستدامة السلام، ومنع انتشار العنف وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، ترحب المجموعة العربية بالمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام حول جدول أعمالنا المشترك (A/75/982) بشأن تعزيز دور مكتب المبعوث الخاص للشباب. وبنفس القدر، تؤمن المجموعة العربية بأن إشراك النساء والفتيات في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام واستدامته يعد عنصرا أساسيا من عناصر نجاح التعاون بين المجلس وجامعة الدول العربية. وتعرب المجموعة العربية